

المستشارة القانونية الجديدة للحكومة الإسرائيلية .قائدة حرب ضد دعاوى التعويض الفلسطينية ومُشرِعة جرائم الاحتلال!



غالي بهراف مياره.

كتب سليم سلامة:

أقرت الحكومة الإسرائيلية تعيين المحامية غالي بهراف مياره لمنصب المستشار القانوني الجديد للحكومة، خلفاً لأفيحاي مندلبليت الذي أشغل المنصب خلال السنوات الست الأخيرة وانتهت في مطلع شباط الجاري، ولتكون مياره بذلك أول سيدة تشغل هذا المنصب بعد ١٤ رجلاً أشغلوه منذ قيام دولة إسرائيل حتى اليوم. انضمت مياره (٦٣ عاماً) إلى النيابة العامة للدولة وعملت فيها نحو ثلاثين عاماً في مناصب مختلفة كان آخرها منصب رئيسة النيابة العامة (المجال المدني) في لوائي تل أبيب والمركز من العام ٢٠٠٧ حتى العام ٢٠١٥ ثم انتقلت بعد ذلك إلى العمل في القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة. وفي العام ٢٠١٤ كانت مرشحة لإشغال منصب المدير العام لوزارة العدل، لكن اختيار الوزارة آنذاك، تسيبي ليفني، وقع على مرشحة أخرى. وهي متزوجة من تسيون مياره الذي «أشغل مناصب عليا في الأجهزة الأمنية في دولة إسرائيل»، كما نُشر.

ويأتي قرار الحكومة هذا تبنياً للتوصية التي قدمها إليها وزير العدل، جددون ساعر، بدعم سابق وفعل من رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، اللذين أشارا - في مشروع القرار الذي قُدّم إلى جلسة الحكومة - إلى أن غالي بهراف مياره هي «المرشحة الأكثر ملاءمة، الأكثر نضوجاً والأكثر جدارة وكفاءة مهنية وإدارية لإشغال هذا المنصب»، وذلك على الرغم من اقتراحها إلى أي تجربة عملية في المجالين القانونيين الأكثر أهمية في عمل المستشار القانوني للحكومة، وهما المجال الدستوري والمجال الجنائي. لكن اقتراحها إلى التجربة في المجال الجنائي يشكل، كما يرى بعض المحللين، أفضلية كبيرة جداً من وجهة نظر الوزير ساعر الذي يسعى إلى فصل منصب المستشار القانوني للحكومة إلى منصبين اثنين، منفصلين - مستشار قانوني للحكومة ورئيس الادعاء العام، وهما القيعتان اللتان «يلبسهما» المستشار القانوني للحكومة في إسرائيل ويعمل في نطاقهما منذ إنشاء الدولة ومؤسساتها.

لكن هذا بالذات ما يريده الوزير ساعر، طبقاً للتحليلات ذاتها، إذ يبحث عن مستشار قانوني جديد يتمتع بثلاث مزايا أساسية: الأولى - أن يكون محافظاً في مجال القانون العام (أداء السلطات الرسمية وأصحاب المناصب والوظائف فيها)، الثانية - أن يكون ليبرالياً في مجال القانون الجنائي؛ والثالثة - أن يكون ذا قدرات إدارية مثبتة ليتمكن من قيادة وتنفيذ «خطة الإصلاحات» التي يري الوزير تنفيذها، وفي مقدمتها بالطبع فصل منصب المستشار القانوني للحكومة، كما أوضحن سالفاً. وينبغي الانتباه هنا إلى حقيقة أن ولاية ساعر في وزارة العدل ستنتهي بعد سنتين على الأكثر، ما يعني أنه في حاجة ماسة جداً إلى «مدير تنفيذي جدي وجيد» لإخراج خطته هذه إلى حيز التنفيذ واستكمال حلقاتها قبل أن يضطر إلى مغادرة منصبه الوزاري الحالي؛ وهو السبب الرئيس الذي جعله يرسى اختياره الأخير على المرشحة بهراف مياره ويفضلها عن جميع المرشحين الآخرين، خاصة وأن تقارير صحافية عديدة نقلت خلال الأيام الأخيرة عن وصفهم بانهم «زملاء مقربون عملوا معها وإلى جانبها على مدى عشرات السنين» تقييهم بانها «شخص يحاول، بكل الطرق والوسائل وبكل ما أوتي من قوة وحكمة، تجنب أي مواجهات وتحاشي أي صدامات، وخصوصاً مع المسؤولين عنها؛ وهي الصفة التي يقول هؤلاء عنها إنها «تتناقض، مفهوماً وفعلياً، وبصورة جوهرية، مع منصب المستشار القانوني للحكومة والمهمات الجسام المناطة بمن يشغله».

كما برزت في التقارير في هذا السياق، أيضاً، حقيقة أن بهراف مياره كانت المحامية التي طلبت منها النيابة العامة للدولة في العام ٢٠١٨ (وكانت قد أنهت عملها في النيابة العامة وانتقلت إلى العمل في القطاع الخاص) إعداد رأي استشاري قانوني شكل لائحة الدفاع عن كل من بيني غانتس وأمير إيشل، اللذين أشغلا منصبَي وزير الدفاع وقائد سلاح الجو الإسرائيليين، على التوالي، إبان حرب «الجرف الصامد» العدوانية على قطاع غزة في تموز ٢٠١٤. وذلك في وجه دعوى التعويضات المدنية التي قدمها ضدهما في هولندا في آذار ٢٠١٨ الفلسطيني إسماعيل زيادة، المواطن الهولندي المولود في مخيم البريج في قطاع غزة، على خلفية مقتل والدته وإخوته الثلاثة وزوجة أدهم وطفلهما جراء إحدى الغارات التي شنتها طائرات سلاح الجو الإسرائيلي على المخيم خلال العدوان. لكن المحكمة اللوائية في هولندا ردت هذه الدعوى وألزمت زيادة بدفع بضعة آلاف من اليورو لغانتس وإيشل لتغطية مصاريف المحاكمة. ثم عاد زيادة وقدم استئنافاً على هذا القرار إلى محكمة الاستئناف الهولندية العليا، التي أصدرت قرارها النهائي في أوائل كانون الأول الأخير ورفضت فيه التماس الفلسطيني الذي أعيدت بهراف مياره وكان في صلبها ادعاءان اثنان مركزيان: الأول - أن المحكمة الهولندية غير مخولة صلاحية النظر في هذه الدعوى لأن غانتس وإيشل - بحكم مناصبيهما إبان العدوان - «يتمتعان بحصانة وظيفية تحول دون تقديمهما إلى المحاكمة»؛ والثاني - أن جهاز القضاء الإسرائيلي مفتوح على وسعته أمام الفلسطينيين لتقديم دعاوهم القضائية إليه، الأمر الذي يسحب من المحكمة الهولندية صلاحيتها للنظر في الدعوى العينية. وقد ردّ زيادة على الادعاء الثاني هذا بقوله: «إنه ادعاء سخيف ويعلم الجميع أنه كاذب»، بينما اعتبر نائب المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، روعي شايندروف (الذي كان، أيضاً، أحد المرشحين لإشغال منصب المستشار القانوني خلفاً لمندلبليت، قبل أن يقع الاختيار النهائي على بهراف مياره)، أن قرار محكمة الاستئناف العليا الهولندية هو «إنجاز كبير، لأنه يشكل سابقة قضائية في غاية الأهمية، وهو بمثابة سوز واق يحمي جميع قادة الجيش الإسرائيلي من أي محاولات مماثلة لجزمهم إلى المحاكم».

بعد أشهر قليلة جداً من عدوان «الجرف الصامد»، نشرت الصحافية عميره هاس عن «وثيقة داخلية» أعدتها النيابة العامة للدولة تمنع، بقرار واع تماماً، استنفاد الإجراءات القانونية اللازمة لاستكمال النظر في دعاوى تعويضات قدمها فلسطينيون من قطاع غزة تضرروا من جراء عمليات وممارسات الجيش الإسرائيلي. وأوضحت هاس (هارتس، ٢٠١٤/١٢/١٣) أنه قد جرى كشف

المحاكم الإسرائيلية،

من الواضح طبعاً، يكتب المحامي إيتاي ماك، أن مستوى العدائية واللاإنسانية في معالجة ملفات الدعاوى هذه كان يتغير تبعاً لشخصية النائب وطباعه، لكن «روح القائدة كانت واضحة تماماً وبالإمكان استشعارها بسهولة، كما يحدث في الجيش عادة»، وهكذا، «أسهمت مياره، بشكل شخصي، في تقرب دولة إسرائيل إلى نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، حيث تشريعات النيابة العامة وممارساتها كانت ترمي، هناك أيضاً، إلى منح الأجهزة الأمنية حصانة شاملة ومطلقة في مواجهة دعاوى التعويضات التي كان يتقدم بها المواطنون الأفارقة». ثم واصلت مياره نهجها هذا بعد إنهائها العمل في النيابة العامة للدولة وخروجها إلى العمل كمحامية في القطاع الخاص، إذ «تجنبت لتأدية مهمة خاصة في ما وراء خطوط العدو»، بحسب تعبير ماك الذي يقصد إعدادها الرأي القضائي الاستشاري المذكور أعلاه لصالح بيني غانتس وأمير إيشل، اللذين أشغلا منصبَي وزير الدفاع وقائد سلاح الجو، على التوالي، إبان عدوان «الجرف الصامد» على قطاع غزة، في مواجهة دعوى التعويضات التي تقدم بها المواطن الفلسطيني إسماعيل زيادة في هولندا. ويشبه ماك قراءة هذا الرأي الاستشاري بقراءة كتاب من كتب الخيال العلمي، «فعلی الرغم من الحروب الكاسحة التي كانت تشنها مياره، عبر مندوبيها، ضد الفلسطينيين وحقوقهم، يخرج قارئ رأيها الاستشاري بانطباع وكان جهاز القضاء الإسرائيلي «هو رحلة ترفيحية مبهجة لكل فلسطيني، سواء كان عاجزاً، ميتاً أو ثاكلاً، لزام عليه التثبث بها وعدم تضييعها».

ويختتم ماك تحليله بالقول: «في ضوء تاريخها هذا، على كل إسرائيلي ذي ضمير حي أن يكون شديد القلق حيال اختيار مياره لمنصب المستشار القانونية المقبلية للحكومة والتي ستحرص على شرعنة وتجميل جميع نزوات الأجهزة الأمنية وجرائمها».

مهمتها منح الأجهزة الأمنية حصانة مطلقة إزاء أي مسؤولية، مقابل ردع الفلسطينيين عن التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية»، فقد عملت مياره، خلال قيادتها النيابة العامة للدولة في لواء تل أبيب، بما أسماه «طريقة الملقط»: توسيع التعريف القانوني، المثبت في نصوص قانونية، لما يسمى «العمل الحربي»، من جهة، لما يمنحه هذا التعريف من حصانة واسعة للجيش وقوات الأمن أمام أي دعاوى فلسطينية، إذ أصبح هذا التعريف يشمل - بفعل التعديلات القانونية العديدة التي أقرها الكنيست بموجب اقتراحات النيابة ومبادراتها -

الغالبية المطلقة من عمليات وممارسات قوات الأمن في المناطق الفلسطينية المحتلة، فأصبحت هذه «محمية بموجب القانون». وهو ما عزز عنه مندوب مياره في جلسة للجنة القانون، الدستور والقضاء البرلمانية في العام ٢٠٠٩ حين قال، بصريح العبارة: «لا دعاوى تعويضات في الانتفاضة». من جهة ثانية، «شنت النيابة العامة بقيادة مياره معارك لا هوادة فيها»، كما يقول ماك، في قاعات المحاكم الإسرائيلية التي كانت تنظر في دعاوى تعويضات تقدم بها مواطنون فلسطينيون، إذ شرع ممثلوها يطلبون من المحاكم ردّ تلك الدعاوى رداً نهائياً بادعاء توفر الحصانة على «العمليات الحربية»، إضافة إلى مطالبة المحاكم بإلزام الفلسطينيين المدعين بدفع ضمانات مالية بمبالغ طائلة «لضمان تغطية نفقات الدولة لدى ردّ الدعاوى»! حتى أن مندوبي الدولة/ النيابة العامة الذين كانت توفدهم مياره كانوا يديرون المداولات القضائية في هذه الدعاوى في المحاكم الإسرائيلية «بصورة مهينة كان يبدو أنها معدة مسبقاً للتأكد من قتل كرامة الإنسان الفلسطيني صاحب الدعوى، بغض النظر سواء كانوا صحافيين، عمالاً، آباء وأمهات لطفال قتلوا أو أصيبوا، مزارعين، مسنين أو تلاميذ مدارس تعرضوا لإطلاق النار أو للضرب أو للتعذيب من جانب جنود الجيش أو رجال الشرطة... وكله بهدف دفعهم إلى الندم على مجرد محاولتهم البحث عن قليل من العدالة في

النقاب هذه الوثيقة خلال المداولات القانونية التي جرت في إطار النظر في التماس تقدم به مواطنون فلسطينيون إلى «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية، مؤكدة على أن التعليمات التي وردت في تلك «الوثيقة الداخلية» أدت، في المحصلة، إلى رفض وشطب عشرات الدعاوى التعويضية التي تقدم بها مواطنون فلسطينيون، فضلاً عن تغريمهم بمبالغ كبيرة لتغطية نفقات الإجراءات القضائية إياها.

«نهج يُشرعن الجرائم»!

في تحليله لمسعى تعيين مياره مستشارة قانونية للحكومة، رأى المحامي إيتاي ماك، الذي مثل فلسطينيين كثيرين في دعاوى التعويضات التي تقدموا ضد دولة إسرائيل وأجهزتها الأمنية، أن «تجربة مياره الغنية في مجال القانون المدني وانعدام تجربتها في المجال الجنائي هما، بالذات، ما يمنحها الأفضلية على المرشحين الآخرين، بل يمكن الافتراض أيضاً انهما هما اللذان رجحا كخفة ترشيحها من وجهة نظر الوزير جددون ساعر».

وأوضح ماك، تحت عنوان «المستشارة القانونية القادمة: النائبة التي شرعنت الجرائم» (هارتس، ٢٠٢٢/١٣)، أن انعدام تجربة مياره في المجال الجنائي «من المتوقع أن يشكل ذخيرة في المعركة الرامية إلى فصل منصب المستشار القانوني»، ناهيك عن أن «تجربتها الغنية في المجال المدني تثبت أنه سيكون في مقدورها تلبية إرادة وحاجة الذراع الأقوى في دولة إسرائيل - الجيش».

فقد أثبتت مياره «ولاءها اللامحدود للجيش والأجهزة الأمنية عموماً، سواء من خلال عملها ومنصبها في النيابة العامة - لواء تل أبيب أو كمحامية في القطاع الخاص»، إذ جعلت خلال إشغالها مناصب مرموقة في النيابة العامة للدولة تمثيل الدولة قضائياً في دعاوى التعويضات التي تقدم بها فلسطينيون تضرروا من ممارسات قوات الأمن «أشبه بوحدة تصفيات قضائية

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:

حسن خضر

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:
حسن خضر





مقر شركة «إن إس أو».

(واي نت)

«بيغاسوس».. تجسس قلبته الشرطة على الإسرائيليين بعد طول تجاهلهم ملاحقة الفلسطينيين!

كتب هشام نفاع:

مرة أخرى تصدق التحذيرات التي وجهها إلى المجتمع الإسرائيلي قلة ممن صخ تفكيرهم وصحا ضميرهم: إن السياسات والأساليب والأدوات المشتقة منها، والتي تستخدمها المؤسسة الحاكمة ضد من تصفهم بـ«الأعداء» وأولهم الشعب الفلسطيني (كله)، هي سياسات ستقلب على المواطنين في إسرائيل أيضاً يوماً ما؛ أو بصياغة أخرى: إن تكريس الاحتلال والحرب وما ينطوي عليه من انتهاكات، سيضرب لاحقاً الحياة المدنية في هذه الدولة.

المثال الراهن اليوم هو انكشاف قيام الشرطة الإسرائيلية بالتجسس غير القانوني على مواطنين دون أي صلاحية وبدون أي إذن قضائي أو قانوني من الجهات ذات الشأن. فقد كشف تقرير لصحيفة «كلكاليس» الاقتصادية، أن الشرطة الإسرائيلية استخدمت برنامج التجسس «بيغاسوس» الذي أثار سلسلة فضائح، للتجسس على نشاط اجتماعيين في إسرائيل، فلاحقتهم وتبعتهم دون توفر أي أمر قضائي يسمح بذلك، وبشكل مخالف للأنظمة القانونية العينية التي تُتيح للشرطة اللجوء لمثل هذه التقنيات في حالات محددة وواضحة، بإذن قانوني.

التقرير الصحافي ربط من حيث المعلومات بين هذا وبين ترؤس مسؤول كبير قادم من جهاز الشاباك، نائب رئيسه روني أنشيج، جهاز الشرطة في أواخر العام ٢٠١٥. ففي فترته تغيرت مكانة وحدة التنصت التابعة للشرطة وتعززت، خصوصاً مع استخدام خبراء عسكريين خدموا في وحدة التجسس ٨٢٠٠. هنا تصبح لدينا صورة واضحة عن تسرب آليات الاحتلال المستخدمة ضد الشعب الفلسطيني وتوجيهها من قبل ذراع سلطة إسرائيلية تنفيذية نحو مواطنين في إسرائيل؛ هناك مسؤول شاباك أحضر معه تلك الآليات ومعها خبرات من وحدة تجسس تابعة لجيش الاحتلال.

خلفية: برنامج التجسس الذي قاد إلى فضائح دولية برنامج «بيغاسوس» التجسسي من إنتاج شركة «إن إس أو» الإسرائيلية، وهو قادر على اختراق كاميرا أو ميكروفون هاتف نقال والحصول على كامل بياناته، تم بيعه إلى جهات مختلفة ووقع ضحية لاستخدامه أشخاص بالمئات من كل أنحاء العالم، بينهم سياسيون ومحاميون وناشطون حقوقيون. وعلى الرغم من أن المنتج والمسوق هو جهة اقتصادية وليس حكومية

رسمية، فقد طفت على السطح معلومات مختلفة تثبت ضلوع جهات رسمية في بيع البرنامج لمن يعرفون بأنهم «أصدقاء».

وكشف تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» أن رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتانياهو أوعز بتجديد رخصة استخدام نسخة «بيغاسوس» لجهات حاكمة في السعودية بعد أن انتهت صلاحيتها، وذلك في أعقاب اتصال هاتفي مباشر أجراه ولي عهدنا، محمد بن سلمان، مع نتانياهو، في إثر معارضة ذلك من قبل وزارة الدفاع الإسرائيلية. نتانياهو نفى ذلك وقال مكتبه في بيان رسمي إن «الادعاء بأن رئيس الحكومة نتانياهو تحدث مع قادة لدول العالم وعرض عليهم هذه البرامج مقابل تحقيق إنجازات سياسية أو إنجازات أخرى، ما هو إلا كذب». لكن البيان نفسه اعترف بأن «مبيعات هذه الأجهزة أو منتجات أخرى لشركات إسرائيلية، لدول أجنبية، تتم بموافقة وإشراف وزارة الدفاع، وفقاً للقانون الإسرائيلي». أي أن الخلاف ليس على حقيقة ضلوع المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية في بيع برنامج التجسس، بل على هوية الجهة المحددة فيها.

وكان تحقيق واسع النطاق لمنظمة «أمنستي» نشرت نتائجه في تموز ٢٠٢١، بشأن تسرب بيانات ٥٠ ألفاً من أرقام الهواتف، التي كان أصحابها مستهدفين للمراقبة، فيما يبدو، كشف عن أن برمجيات التجسس التي ابتكرتها مجموعة «إن إس أو» قد استخدمت في تسهيل ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق هائل في مختلف أنحاء العالم، وقالت المنظمة على موقعها: إن مشروع بيغاسوس يكشف للعيان كيف وجدت الحكومات القمعية في برمجية التجسس لمجموعة «إن إس أو» السلاح المفضل في مسعاها لتكميم أفواه الصحافيين، والاعتداء على النشطاء، وسحق أي معارضة، الأمر الذي يهدد ما لا يحصى من الأرواح

لقد اضطلع بهذا التحقيق أكثر من ٨٠ صحافياً من ١٧ مؤسسة إعلامية في ١٠ بلدان، بتنسيق من منظمة «مقصم محظورة»، وهي منظمة غير ربحية تتخذ العاصمة الفرنسية باريس مقراً لها، وبدعم فني من منظمة العفو الدولية. وقالت الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية أنيس كالامار: «هذه الحقائق التي تكشف تنسف أي ادعاءات لمجموعة إن إس أو بأن تلك الهجمات نادرة الحدوث، وتعود إلى استخدام منحرف لتقنياتها. فلئن كانت الشركة تزعم أن برمجية التجسس التي ابتكرتها لا تُستخدم إلا في التحقيقات المشروعة المتعلقة بالجرائم والإرهاب، فمن الواضح إن تقنياتها

تسهّل إساءة الاستخدام بصورة شاملة؛ وترسم الشركة صورة تكتسي الشرعية، في الوقت الذي تريح فيه من الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان».

الشرطة تهزبت.. نفت ثم عادت واعتزفت

بعد كشف صحيفة «كلكاليس» المذكور أعلاه، اعترفت الشرطة باستخدام تقنيات التجسس المعلوماتي بدون تفويض، وذلك بعد أن زعمت قبل ذلك أنها لم تجد «أي معطى يدعم هذه المعلومات» الصحافية، لكنها غيرت روايتها مع تراكم المعلومات والكشوفات وصرحت بوجود ما أسمته «عناصر عدلت بعض جوانب القضية». وأن «كل عناصر الشرطة عليهم التعاون مع لجنة التحقيق وتقديم كل المعلومات المطلوبة».

ومما جاء في بيان لها: «على ضوء تشكيل فريق تحقيق خاص برئاسة نائب المستشار القانوني للحكومة، أمر المستشار القانوني باتخاذ خطوات فورية بهدف منع إمكانية تجاوز السلطة، وشرطة إسرائيل ستعمل بموجب ذلك، رئيس قسم التحقيقات والاستخبارات، سيقوم بمعرفة وموافقة المفتش العام للشرطة، بإصدار أوامره لكافة عناصر الشرطة التي تقضي بوجود التعاون بشكل كامل مع عمل طاقم التحقيق، والانضام إلى أوامره، وتقديم الإجابات على الأسئلة وتسليم كافة المستندات والمعلومات المطلوبة، والسماح بالوصول إلى أنظمة المعلومات وتوفير المعلومات التقنية حول الوسائل المتاحة لشرطة إسرائيل بما في ذلك المعلومات التي في حوزة أطراف ثالثة».

كذلك اعترف وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي عومر بار ليف بأن الشرطة استخدمت برنامج التجسس هذا بشكل غير قانوني في عدة قضايا. وقال لـ«يديعوت أحرونوت» إن هناك تطبيقات لم يسمح باستخدامها لكن تم استخدامها من قبل وحدة التكنولوجيا في الشرطة. من جهته، أصدر المستشار القانوني للحكومة المنتهية ولايته أفجاي مندلبليت تعليمات للشرطة باتخاذ إجراءات فورية لمنع تجاوز الصلاحيات، وأعلن تشكيل طاقم لخصم قضية التنصت على الحواسيب، مشيراً إلى أنه ستترأس الطاقم نائبة المستشار عميت مراري بمشاركة اثنين من كبار المسؤولين السابقين في جهاز الشاباك، حيث سيطلب من الطاقم تقديم تقرير بهذا الشأن في غضون خمسة أشهر.

وبروح ما عقيت به الشركة في السابق، عن أنها «تبيع منتجاتها بموجب ترخيص وفقاً للأنظمة» إلى وكالات استخبارات وأجهزة للشرطة لمنع أعمال إرهابية وجرائم

بناء لأوامر القضاء والقوانين المرعية الإجراء في دولها»، فهي لم تصدر في حالة الشبهات بتجسس الشرطة على مواطنين، أيضاً، أي تأكيد أو نفى للمعلومات وكزت أنها «لا تتخرب بأي شكل من الأشكال في تشغيل النظام بعد بيعه لجهات حكومية».

من أوجه الطرافة، كان ما كشفه شريط بثته «القناة ١٢»، وهي قناة إخبارية إسرائيلية، أن الشرطة قد تكون استخدمت «بيغاسوس» للتجسس على شاهد رئيس في محاكمة بنيامين نتانياهو، في إجراءاتها ضد. وفي الشريط يسمح رجال شرطة يناقشون التنصت على هاتف شلومو فيلبر، الحليف السابق لنتانياهو الذي أصبح «شاهد ملك»، ويقول ضابط شرطة «يبدو الأمر غير قانوني».

نتانياهو الذي تحدثت مصادر مختلفة عن تدخله لتسويق برنامج التجسس، أيضاً في بلغاريا وبولندا، ربما المنتهجة ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة يصور مراراً على أنه «ساحر» يظهر هنا في لحظة من لحظات انقلاب السحر على الساحر، عليه هو نفسه.

لييوفيتش ونبوته عن الاحتلال التي يتردد صداها بين الأصوات التي ربطت بين سياسات الاحتلال ١٩٦٧ وبين تسرب آلياتها إلى داخل إسرائيل، كان مقال الكاتب عينايف شيف في «يديعوت أحرونوت»، وهو يذكر أن برنامج «بيغاسوس» رُزَع لدى نشطاء اجتماعيين فلسطينيين، بعضهم من سكان القدس الشرقية، «وبعضهم، يا للمفاجأة» يلاحظ ساخراً، عملوا في منظمات أعلنها وزير الدفاع بنيامين غانتس كـ «إرهابية»، في خطوة تعززت لنقد دولي شديد. وهو اسم جميل لميليشيا تجسس... غير أن ظهور «بيغاسوس» في السياق الفلسطيني يجب أن يقلق مواطني إسرائيل أكثر من مجرد مشاكل السمعة العالمية ومبيعات الشركة الإسرائيلية. وهو يفنسر: الأخطر هو المنحدر الزلق. إنكار الاحتلال بجميع أسبابه، يؤدي إلى ألا يزج معظمنا أن بضعة فلسطينيين اكتشفوا ذات صباح بأنهم مكشوفون أكثر مما يمكن تخيله، غير أن طبيعة مثل هذه الأحداث هي أن تتدرج، وقد تدورنا قليلاً منها فقط، حين أخذت الدولة لنفسها صلاحيات كبرى، مثل ملاحقة المواطنين باسم مكافحة

وباء كورونا. وطالما كان السلاح موجوداً ولا توجد خطوط حمراء صارخة وواضحة على استخدامه، فلا يفترض بأحد الاعتقاد أن لديه حصانة أمام حلول يوم سيواجه فيه هذا السلاح ضده.

ويشدد شيف: هذا هو الكابوس الشهير للراحل يشعياهو لييوفيتش بعد حرب ١٩٦٧، حين لم يكن «بيغاسوس» إلا اسماً من الأسطورة اليونانية فقط. مثلما كتب لييوفيتش، كي تكون دولة شاباك، لا حاجة بالضرورة للشاباك، كل ما هو مطلوب هو المسيرة الهدامة التي حصلت في موضوع العنف الجنائي في إسرائيل: أن يفض الناس الطرف وأن يعتقدوا بأن هذه مشكلة العرب.

كتب الكاتب المذكور هذا قبل كشف تجسس الشرطة على مواطنين، وهو ما شكل تجسيدا سريعا لما حذر منه. في السياق نفسه، قبل بضعة أعوام أشار الكاتب عكيفا إدار في مقال له على موقع «المونيتور» إلى النبوءة نفسها للراحل لييوفيتش. وكتب أنه بعد عقود على مقولاته المذكورة يحاجج البروفسور مرسيلو سدكل، الذي كان عميد كلية العلوم الإنسانية في جامعة تل أبيب، بأن المجتمع الذي يمارس الاحتلال مقيّض له استبدال قيمة احترام الآخر، بالتشكيك المرضي الفضال، وهو يشير إلى العلاقة الوثيقة بين أفعال ومواقف الإنكار، الاستهتار، الإذلال، عدم الاحترام، التمييز، الانانية، وبين نزع الإنسانية عن الآخر وعن الذات، هكذا، كما قال، يتميز ويتدمر نسج الأخلاق وتبدأ سيورة التدهور الأخلاقي.

تنطبق هذه الأفكار والتحليلات والتحذيرات دون كثير من العناء على قضية بيغاسوس: برنامج تجسسي استخدم ضد فلسطينيين وتم بيعه إلى حكومات وأنظمة مؤيدة لسياسات إسرائيل، وانتهكت بها شتى الحقوق وإذلاله بشتى الأساليب القمعية والتمييز ضده وعدم الالتفات إلى بؤسه ووجعه، بكل أنانية. هذه ممارسات تم تطبيقها بشتى آليات الضبط والملاحقة والبطش التي قامت بها أذرع الأمن الإسرائيلية المختلفة. من هنا، صارت الطريق قصيرة كي ينقلب كل هذا الفج العنيف على المجتمع الإسرائيلي، وإن بدرجة بسيطة جداً قياساً بما يتعرض له الفلسطيني. بالرغم من هذا، هكذا بالضبط تتفاعل وتتعاظم الأمور وفقاً لمفهوم المنحدر الزلق: فعل خلف فعل سوف يجز وراءه سلسلة من العواقب التي تنتهي بنتيجة مروعة.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة

أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي